Grammatical analysis of titles
The Timi issue is an example

Dr. Abdul Hamid Waqaf*
Dr. Wafaa Juma **
Mahmoud Habib***

(Received 6 / 11 / 2024. Accepted 8 / 1 / 2025)

□ ABSTRACT □

Arab grammarians were interested in issues of grammar, and they raised a great deal of controversy around it. Each group of them saw a different vision from the other according to the change in view of the meaning, which is the basis of parsing, and the titled issues are one of the indications of this usual grammatical activity in Arab gatherings and dialogues in general.

The Timi issue is one of the issues that preoccupied researchers and scholars in the past, and it revolved around the conditional (if) and the opinions of grammarians about it. This issue is considered one of the issues that talks about tools in Arabic grammar. Grammarians often notice the use of the word tool in subjects with various operators, such as those consisting of nouns, verbs, and letters, such as exclusion operators, or letters and nouns only, such as question and conditional operators, whether the condition is assertive or non-assertive. These tools play a role in giving speech clarity, which is why there has been a lot of discussion about them, and they have been fertile material for Arab grammarians, ancient and modern. They are material that have carved in the history of grammar thresholds for a worthwhile lesson, reflecting the depth of Arabic sentence structure, its accuracy, and the meanings and connotations it establishes.

The research chose the taymiyya issue as a field for grammatical analysis, and it is one of the so-called issues. This study focused on the opinions of grammarians about it, and the grammatical principles that emerged in this issue, such as hearing, analogy, assimilation, and so on.

Keywords: analysis, issues, titles, Al- taimi.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Lecturer, Specialization in Contemporary Grammatical Studies, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Latakia, Syria.**
****Assistant Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Latakia, Syria.**
***** Postgraduate student, Master's degree, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Latakia, Syria.**

التّحليل النّحوي في المسائل الملقّبات
المسألة التّيميّة أنموذجاً

د. عبد الحميد وقّاف*

د. وفاء جمعة**

محمود حبيب***

(تاريخ الإيداع 6 / 11 / 2024. قبل للنشر في 8 / 1 / 2025)

□ ملخّص □

اهتمّ النّحاة العرب بمسائل النّحو، وأثاروا حوله جدلاً كبيراً؛ إذ رأى كلّ فريق منهم رؤية مختلفة عن الآخر وفقاً لتغيّر النّظر إلى المعنى الذي يعدّ أساس الإعراب، والمسائل الملقّبات إحدى الدّلائل على هذا النّشاط النّحويّ المعتاد في مجالس العرب وحواراتهم عموماً.

والمسألة التّيمية إحدى المسائل التي شغلت الباحثين والعلماء قديماً، وقد دارت حول (لو) الشّرطيّة، وآراء النّحويّين حولها، وهذه المسألة من المسائل التي تتحدّث عن الأدوات في النّحو العربيّ، ويلاحظ على النحويين غالباً استعمال لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة كالتي تتكوَّن من أسماء وأفعال وحروف كعوامل الاستثناء، أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والشّرط سواء كان الشّرط جازماً أم غير جازم، وتؤدّي هذه الأدوات دوراً في منح الكلام وضوحاً، ولهذا كان الحوار حولها كثيراً، وكانت مادّة خصبة للنّحويّين العرب قديماً وحديثاً، إنّها مادّة حفرت في تاريخ النّحو عتبات لدرس مجدٍ، تعكس عمق بناء الجملة العربيّة، ودقّتها، وما تؤسّسه من معانٍ ودلالات.

وقد اختار البحث المسألة التّيمية ميداناً للتّحليل النّحويّ، وهي إحدى المسائل الملقّبات، ووقف البحث على آراء النّحويّين فيها، والأصول النّحويّة التي برزت في هذه المسألة، من سماع وقياس واستصحاب وغير ذلك.

الكلمات المفتاحيّة: تحليل، المسائل، الملقّبات، التيمية.

حقوق النشر :مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **محاضر، اختصاص دراسات نحويّة معاصرة، قسم اللغة العربية، كلّيّة الآداب، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

** **أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلّية الآداب، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

*** **طالب ماجستير، قسم اللغة العربية، كلّية الآداب، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدّمة:

النّحو مادّة ثريّة بعناوينها، وقضاياها، والمسائل النّحويّة إحدى هذه القضايا، وقد سمّى العرب جدالاتهم النّحويّة بجزء ممّا تحويه شواهدهم أو أمثلتهم، وفي المسائل التي عالجت أمور الأدوات في النّحو، نجد المسألة التّيمية، وغيرها من المسائل التي عالج فيها النّحويّون مختلف القضايا، بطريقة تدفع الباحث للوقوف على طريقة تفكير كلّ مدرسة من المدارس النّحويّة المعروفة، الأمر الذي شجّع على اختيار عنوان (التّحليل النّحوي في المسائل الملقّبات – المسألة التّيمية أنموذجاً؛ للوقوف على تباين الآراء عند النّحويّين، وحجّة كلّ منهم فيما ذهب إليه.

أهمية البحث وأهدافه

أهمّيّة البحث:

تأتي أهمّيّة البحث من كونه الأوّل من نوعه في ميدان دراسة التّحليل النّحوي، وتطبيقه في المسائل الملقّبات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز آراء النّحويّين في القضايا المُختلف فيها، في المسائل النّحويّة الملقّبات عموماً، والمسألة التّيميّة خصوصاً؛ نظراً لثراء هذه المسائل بالفكر النّحويّ.

منهج البحث:

استند البحث إلى المنهج الوصفي الذي يعيننا على تقصّي الظّاهرة في مواضعها، ودراستها ومناقشتها مناقشة نصل منها إلى النّتائج المرجوّة.

الدّراسات السّابقة:

- أدوات الشّرط غير الجازمة في القرآن الكريم، دراسة نحويّة دلاليّة، إعداد فهد محمّد ديب الجمل، إشراف الدكتور: يوسف محمد عاشور، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، 2014م.
- مسألة فصل الخطاب أمّا بعد – معناها مبناها – دراسة نحويّة دلاليّة في كتاب إحراز السّعد لإسماعيل الجوهري، سليم عواريب، مجلّة الدّراسات الثقافيّة واللغويّة والفنّيّة، العدد18، المجلّد 5، نيسان، 2021م.
- مدخل إلى القياس الأصولي تعريفه حجّيته أركانه وشروطه أقسامه، منيرة علي صالح آل مناحي، مجلّة الدّراسات الإسلاميّة والبحوث الأكاديمية، العدد73.

وعليه، فقد جاء هذا البحث في مقدّمة، ثمّ تمهيّد عرّف بمفهوم التّحليل النّحوي، ومن ثمّ التّعريف بالمسائل الملقّبات، وانتقل بعد ذلك إلى دراسة المسألة التّيمية وموضع الإشكال فيها، عبر دراسة نصّ المسألة والقضايا النّحويّة المرتبطة بها، ثمّ آراء النّحاة في هذه المسألة، وانتقل بعد ذلك إلى دراسة الأصول المتّبعة في معالجة المسألة التّيمية، ومن هذه الأصول: السّماع والقياس، واستصحاب الحال، وانتهت الدّراسة بخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

تمهيد:

تعريف التّحليل النّحوي:

تعود لفظة (تحليل) إلى الجذر اللغويّ (حلل)، وهي تشير في معاجم اللغة العربيّة اللغويّة إلى دلالة فتح الشّيء أو فكّه[1]، أمّا لفظة (تحليل) فلم ترِد في المعاجم اللغويّة القديمة بهذه الصّيغة، وهي تعني: تفكيك الشّيء وإعادته إلى العناصر المكوّنة له قبل تركيبه[2].

وفي الاصطلاح لم نقف على هذا المصطلح فيما وصل إلينا من دراسات ومؤلّفات نحويّة قديمة، وكان د. تمّام حسّان أوّل من استعمل هذا المصطلح من دون أن يضع حدّاً أو تعريفاً له[3]، وكان د. فخر الدّين قباوة أوّل من قدّم تعريفاً واضحاً لهذا المصطلح في قوله: "التّحليل النّحوي الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظيّة للعبارة، وتحديد صيغها، ووظائفها، والعلاقات التّركيبية بينها، بدلالة المقام والمقال"[4].

التّعريف بالمسائل النّحويّة الملقّبات:

المسألة النّحويّة (Grammatical issue): هي قضيّة تتعلّق بعناوين النّحو العربيّ، وربّما دارت في مجلس أو مناظرة، أو ربّما جاءت ضمن مؤلّفات علماء النّحو في العصور المختلفة، وقد يشترك فيها شخصان أو أكثر، في محاولة للسّعي إلى إثبات وجهة نظر معيّنة، بالاعتماد على الأدلّة والبراهين[5]، فهي قضيّة في علم النّحو، تحتاج إلى إثبات بدليل وبرهان لمعرفتها وفهمها، وتتنوّع المسائل النّحويّة تبعاً لتنوّع الموضوع المدروس، والظّاهرة المُراد فهمها، وقد ظهرت هذه المسائل مع ظهور علم النّحو، وتناولت قسماً من جوانبه، واختلف النّحاة في كثيرٍ منها، أكثر ممّا اتّفقوا، كلّ بحسب مدرسته التي ينتمي إليها، ورأيه وحجّته.

وقد استطاعت المسائل النّحويّة أن توضّحَ منزلة الدّرسِ النّحويّ عندَ علماء العربيّة؛ إذ عكست حقيقة نهضة العرب وثقافتهم اللّغويّة الواسعة. ولاسيّما مدرستي البصرة والكوفة؛ إذ تناولت المسائل النّحويّة أدقَّ تفصيلات اللّغة، وأخذت حيّزاً كبيراً من سيرة العلماء، وتكمنُ أهمّيتها من خلال فضلها بتقدّم العلوم الشّرعيّة والفقهيّة والعربيّة.

واهتمَّ بعضُ علماء النّحو بجمع تلك المسائل، وتوثيق الآراء التي دارت حولها، كالزّجاجي (ت340هـ) في كتابهِ (مجالس العلماء)، وأبي البركات الأنباري (ت577هـ) في كتابهِ (الجمل في علم الجدل، والإغراب في جدل الإعراب).

---

[1] **ينظر: كتاب العين مرتّباً على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ – 2003 م، مادّة (حلل). الصّحاح – تاج اللّغة وصِحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط4، 1990م، مادّة (حلل)، لسان العرب، للإمام العلاّمة ابن منظور (ت711 هـ)، اعتنى بتصحيحه أمين محمّد عبد الوهّاب، ومحمّد الصّادق العبيديّ، دار إحياء التّراث العربيّ، مؤسّسة التّاريخ الإسلاميّ، بيروت – لبنان، ط3، 1419 هـ – 1999 م، مادّة (حلل).**

[2] **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، مكتبة الشروق، القاهرة – مصر، 2004م، ص149.**

[3] **ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء – المغرب، د.ط، 1991م، ص16–17.**

[4] **التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، د. فخر الدّين قباوة، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، لونجمان، القاهرة – مصر، ص14.**

[5] **ينظر: مسألة فصل الخطاب أمّا بعد – معناها مبناها – دراسة نحويّة دلاليّة في كتاب إحراز السّعد لإسماعيل الجوهري، سليم عواريب، مجلّة الدّراسات الثّقافيّة واللغويّة والفنّيّة، العدد18، المجلّد 5، أفريل، 2021م، ص210.**

وفي حلول المسألة النّحويّة أدّى التّقارب العلميّ والعقليّ إلى جعلها عملاً فكريّاً لهُ قيمتهُ؛ لأنّها تصحّح المفاهيم، وتشقُّ الطّريق أمام أفكارٍ جديدة، ممّا أغنى علم اللّغة والنّحو إغناءً ثرّاً بما أُثيرَ فيها من موضوعات وقضايا تناولها العلماء من وجهات نظر مختلفة.

فالمسألة النّحويّة تهتمّ بدراسة قواعد الجمل والعبارات وتنظيمها، وتهدف إلى فهم التّراكيب والجمل والعلاقات بين الكلمات في الجملة، وكيفيّة تكوين العبارات والجُمل من العناصر المختلفة، مثل: الأفعال، والأسماء، والضّمائر، والصّفات، وحروف الجرّ... وغيرها.

وتشمل المسائل النّحويّة العديد من جوانب التّصريف والتّحويل، والتّناغم، والتّركيب الجُملي وغيرها، وتلك المسائل غدت خزينة معرفيّة لكلّ من يقصد دراسة علم النّحو.

وفي علم النّحو كما في جميع العلوم، هناك مسائل اشتُهِرت، وذاع صيتها أكثر من غيرها، وأخذت ألقاباً باتَتْ تُعرف بها بين العلماء فسمّيَت المسائل المُلقّبات.

والمسائلُ التي حملت ألقاباً في مختلف العلوم ليست قليلة، كما وجدنا خلال إعداد هذا البحث، وهي في علم الفقهِ أكثر من غيرهِ من العلوم[6]، وهناكَ مسائلُ منصوصٌ عليها في كتبِ النُّحاة، أخذت ألقاباً ومسمّياتٍ خاصّةً[7]، إمّا تمييزاً لها عن غيرها، أو لحدوث خلافٍ بين العلماء فيها، أو نسبةً لمن سألَ عنها، أو لكونها قد خرجت عن القواعد المطّردة، والأصول المقرّرة لدى بعض العلماء، أو نسبةً لعالم ما ورأيه في تلك المسألة، أو لأسباب أخرى، وهذه المسائل لها سمات تميّزها، وهي مشهورة في النّحو العربيّ، ولكنّها متناثرة في كتبهِ ومؤلّفاتِهِ، وأوّل محاولة جدّية لجمع تلك المسائل كانت على يد الإمام (محمد بن طولون الدّمشقيّ)، في كتابه المعنون بـ (المسائل الملقبّات في علم النّحو)؛ إذ جمعَ في هذا الكتاب تسعَ مسائل نحويّة ملقّبة اشتُهرت في علم النّحو، وتختلفُ في كتابهِ أسبابُ تلقيبِ كلِّ مسألةٍ، فمنها ما أُخِذَ اللّقبُ فيها من اسم عالم نحويّ أو لغويّ كان قد بحثَ في هذه المسألة، أو أعطى رأياً فيها؛ كالمسألة التّيميّة: نسبةً إلى (أحمد بن تيميّة الحرّانيّ)، والمسألة الأنباريّة: الّتي عرضَ لها (أبو البركات عبد الرّحمن بن مُحمَّد الأنباريّ)، والمسألة البهائيّة: نسبةً إلى (بهاء الدّين أحمد بن تقي الدّين السّبكيّ الشّافعيّ)، ومنها ما أُخِذَ من موقع الجملة ومكان وضعها في الكلم؛ كالمسألة الصّدريّة: التي لُقّبتْ بذلك لمجيء الجملة المُختَلَف فيها في صدور الكتب والمؤلّفات، ومن المسائل التي ذكرها ابن طولون ما أُخِذَ اللّقب فيها من كلمةٍ وردتْ في نصِّ المسألةِ وجرى عليها الحكمُ الإعرابيّ؛ كمسألةِ الكحلِ عند سيبويه، والمسألة المسكيّة: التي لُقّبت بهذا الاسم انطلاقاً من كلمة (المسك) التي وردت في جملتها، والتي هي مناط الخلاف الإعرابيّ، والمسألة البسريّة: التي أُخذَ لقبها من كلمة (بسر) الواردة في القول المشهور (هذا بسراً أطيب منهُ رطباً)، والمسألة الضّبيّة: نسبةً لكلمة (الضّبّة) الواردة في قول النّوويّ (ضبّةً كبيرةً)، ومسألة فصل الخطاب المأخوذة من قوله تعالى ﴿**وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ**﴾[8].

---

[6] ينظر: المسائل الفقهيّة الملقّبة في غير الفرائض مع تطبيقات معاصرة، فهد بن عبد الله بن إبراهيم آل طالب، دار كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، الرّياض – السّعوديّة، ط1، 2016م، وقد تضمّن هذا الكتاب في جزأين تألّفا من ست عشرة وثمانمئة صفحة مسائل فقهيّة كثيرة حملت ألقاباً.

[7] ينظر: المسائل الملقّبات في علم النّحو، الإمام محمّد بن طولون الدّمشقيّ (ت953هـ)، حقّقه: د. عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1، 1428هـ – 2007م، وقد تضمّن الكتاب تسع مسائل حملت ألقاباً يُضاف إليها المسألة الزّنبوريّة فتصبح عشراً.

[8] سورة ص، الآية 20

ولم يذكر ابن طولون في كتابه المسألة الزّنبوريّة: التي يُقال إنّها قتلت سيبويه همّاً وغمّا، وقد أخذت هذا اللّقب نسبةً إلى كلمة زنبور الواردة في نصّ المسألة، إذ اختلف فيها العالمان النّحويّان سيبويه ممثّل مدرسة البصرة، والكسائي شيخ القراءات وعلوم اللّغة ممثّل مدرسة الكوفة، ولعلّ عدم إيراد ابن طولون هذه المسألة وعرضها في كتابه مع أنّها ملقّبة، يعود لعدم ارتباط لقبها واسمها بالحكم الإعرابيّ لها، فكلمة زنبور ليست موضع الخلاف والنّقاش في تلك المسألة، بل هي كلمة واردة فقط في نصّها[9].

ومن المسائل المشهورة في النّحو ما ذكره أبو علي الفارسيّ في مؤلّفاته وهي مسائل كثيرة أفردَ لكلٍّ منها كتاباً، وأطلق عليها ألقاباً نسبةً للمكان الذي سُئلَ فيهِ عنها؛ إذ سُئل في حلب وشيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة فصنّف في أسئلة كل بلد كتاباً، وسمّى مسائلهُ باسمه، فقال: المسائل الشّيرازيّات، وهي مسائل في النّحو والتّصريف واللّغة، سُئلَ عنها الفارسيّ في أثناء إقامتهِ في شيراز، وأجاب عنها، وقد درسها أبو علي الفارسيّ دراسةً مفصّلةً بأسلوبهِ المعروف[10]، والمسائل العسكريّات: "نسبةً إلى عسكر مكرم"[11]، والمسائل الحلبيّات، والبغداديّات، والدمشقيّات، والبصريّات .. وغيرها من المسائل التي وجب الإشارة إلى شهرتها في علم النّحو.

المبحث الأوّل: المسألة التّيميّة وموضع الإشكال فيها:

أوّلاً: نصّ المسألة والقضايا النّحويّة المرتبطة فيها:

لُقّبت هذه المسألة بلقب" التيمية" نسبةً إلى من سُئِلَ عن تخريجها من الوجهة النحوية، وهو أحمد بن تيمية الحرَّاني المتوفى سنة 728هـ [12].

وردت هذه المسألة في مصادر عدّة، منها:

- الأشباه والنّظائر، السّيوطي.
- همع الهوامع، السّيوطي.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي.
- شرح التّصريح على التّوضيح، خالد الأزهري.

نصّ المسألة:

"المشهور أنّ (لو) إذا دخلت على ثبوتين نَفَتهما، أو نفيين أثبتتهما، أو نفي وثبوت، أثبتت المنفي، ونفت المثبت، وذلك لأنّها تدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره، وإذا امتنع النّفي صار إثباتاً، فجاءت الأقسام الأربعة... قول عمر (نِعمَ

---

[9] يُنظر، المسائل الملقّبات في علم النّحو، ابن طولون، ص12.

[10] يُنظر: المسائل الشّيرازيّات، أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، حقّقه: د. حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، السّعوديّة، ط1، 1424هـ- 2004م، مقدّمة التّحقيق، ص (د).

[11] المسائل العسكريّات في النّحو العربيّ، لأبي عليّ النّحويّ، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوريّ، الدّار العلميّة الدّوليّة للنّشر والتّوزيع، ودار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمّان – الأردن، 2002م، ص13.

[12] يُنظر: المسائل الملقّبات في علم النحو، ابن طولون، ص43.

العبدُ صُهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه) فعلى ما ذكرتم يكون الخوف ثابتاً لأنّه منفي، والمعصية كذلك؛ لأنّها منفيّة أيضاً، وقد اختلفت أجوبة النّاس عن ذلك"[13].

وتتعلّق هذه المسألة بحرف الشّرط (لو)، هل هو حرف امتناع لامتناع، أم لا. فـ "(لو) واحدةٌ من الأدوات التي كثر الاختلاف حولها؛ بسبب دقّة وظائفها ودلالاتها، وكثرة احتمالات سياقاتها المختلفة"[14]

ثانياً: آراء النّحاة في المسألة التّميميّة (الأوجه):

اتّفق النّحويّون على أنّ (لو) هي حرف يدخل على الأسماء والأفعال[15].

كانت عبارة النّحويين في أنّ (لو) حرف امتناع لامتناع كما ذكر أبو حيّان، إذ قال: "لو حرف امتناع لامتناع هذه عبارة شيوخنا في ابتداء العلم"[16]، فإنّ أبا علي الفارسي لم يرتضِ دلالة لو على الامتناع، بل سار على نهج سيبويه وارتضى عبارته؛ إذ قال الفارسي فيما ينقله أبو حيّان عنه: "لو ليست موضوعة للدّلالة على الامتناع، بل مدلولها ما نصّ عليه سيبويه من أنّها تقتضي لزوم جوابها الشّرط فقط"[17]، ومعنى هذا الكلام أنّ دلالة (لو) هي مجرّد التّعليق من دون لزوم الدّلالة على الامتناع.

أمّا ابن الحاجب فقد أخذ بدلالة (لو) على الامتناع، إلا أنّه يرى أنّها تدلّ على امتناع الشّرط لامتناع الجواب، إذ يرى أنّ الأوّل الذي هو الشّرط سبب، والثاني أي الجواب مسبّب، وبذلك فإنّ السّبب قد يكون أعمّ من المسبّب، ومن ذلك قولنا: لو طلعت الشّمس أمس لظهر النّهار[18]، إلا أنّه يرى أنّ تستبدل كلمة انتفاء بكلمة امتناع، فالانتفاء أقوى في الدّلالة، ذلك أنّ انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء كلّ سبب[19].

وقد استعمل ابن مالك كلمتي الانتفاء والامتناع في تعريفه لـ (لو) في مكانين منفصلين، فقد ذكر أنّ (لو) هي: "حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، واستعمالها في المضي غالباً"[20]، ويشرح ابن مالك هذا التّعريف، فيبيّن أنّ حديثه هنا مخصوص بـ (لو) الشرطيّة، ومعناها التّعليق، أي تعليق امتناع الجواب لامتناع الشّرط، فهي بذلك عبارة عن حرف امتناع لامتناع كما في عبارة أكثر النّحويين، ويعقّب بأنّها مقتضية لامتناع الشّرط، إذ إنّ ثبوت الشّرط يفضي إلى ثبوت الجواب، وهذا إخراج لـ (لو) عن معناها[21].

---

[13] بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، تحقيق: علي بن محمد عمران، نشر: دار عالم الفوائد، جدة، المملكة العربية السعودية، (د.ت)، ص91-92.

[14] أدوات الشّرط غير الجازمة في القرآن الكريم، دراسة نحويّة دلاليّة، إعداد فهد محمّد ديب الجمل، إشراف الدكتور: يوسف محمد عاشور، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، 2014م، ص88

[15] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه: د. مازن المبارك، و محمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دمشق، 1972، ص247 وما بعدها.

[16] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، ج1898/4.

[17] المصدر السّابق، ج1898/4.

[18] الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، 1982م، ج242/2.

[19] المصدر السّابق، ج242/2.

[20] شرح التسهيل، ابن مالك، تح: الدكتور عبد الرحمن السيد – الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990، ج93/4.

[21] شرح التسهيل، ابن مالك، ج94/4.

ويستحسن المرادي قول ابن مالك في معنى (لو) فيرى أنّ ابن مالك قد عبّر عن معنى (لو) بثلاث عبارات، ورأى أنّها تفي بالمعنى المراد، فالأولى ما ذكره في التّسهيل، إذ قال: "هي حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره"، والعبارة الثانية ما ذكره في بعض نسخ التّسهيل حيث قال "إنّ لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه"، والعبارة الثالثة ما ذكره في شرح الكافية، حيث قال: "إنّ لو حرف يدلّ على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه"[22].

كما يذكر المرادي تعليقاً للشلوبين على عبارة سيبويه في (لو)، وتعليق ابن مالك على كلامه، حيث يقول الشلوبين فيما نقله المرادي عنه: "لو ليست موضوعة للدّلالة على الامتناع، بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه من أنّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط، قلت: وفيها مع ذلك دلالة على امتناع شرطها، وذلك مفهوم من عبارة سيبويه رحمه الله، فإنّها نصّ على أنّها للتّعليق في الماضي بقوله: لما كان، وفي ضرورة كونها للتّعليق في الماضي أن يكون شرطها منفي الوقوع، وأنّه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك، فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب، وليس ذلك معناها"[23].

إنّ دلالة الأداة (لو) على الشّرط في الماضي مسألة غالبة لدى كثير من العلماء، ودائمة عند آخرين منهم. فتكون (لو) حرف شرط في الماضي، مثل: لو جاء زيد لأكرمته، لكنّها إذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي، نحو: لو يفي كُفي، أي: لو يفي بوعده وجد من يقوم بأسره، أو وُقِي الشّرّ، وكون (لو) هنا صارفة المضارع إلى الماضي غير ظاهر، والأولى أن يمثل بقوله تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ**﴾[24].

فـ (لو) ليست للمستقبل بل للماضي، لهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول ذلك مع (إن)[25]، وهذا يؤكّد دلالة الماضي بالنّسبة إلى هذا الفريق، فالشّرط امتنع جزاءً ووجوباً في الماضي.

ونلاحظ أنّه لا يلزم من امتناع المقدّم امتناع التّالي، نحو: (لو لم يخف الله لم يعصه)، فقد تبيّن فساد قول إنّ (لو) حرف امتناع للجواب، لامتناع الشّرط، فقالوا: إنّها حرف امتناع لامتناع[26]، والدّقيق الصّائب أنّ (لو) لا تعرض لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى ثبوته، وإنّما تعرض لامتناع الشّرط فقط، وهو قول المحقّقين[27]، فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشّرط، بحيث لا يخلفه غيره، لزم من انتفاء الشّرط انتفاء الجواب، نحو: "لو كانت الشّمس طالعةً لكان النّهار موجوداً، فيلزم من انتفاء الشّرط، وهو طلوع الشّمس، انتفاء الجواب، وهو وجود النّهار"[28]، لكن في قول عمر: (لو لم يخف الله لم يعصه)، نجد أنّ للجواب سبباً آخر غير الشّرط؛ إذ لم يلزم من انتفاء الشّرط انتفاء الجواب، ولا حتّى ثبوت هذا الجواب.

وعندما ينتفي أحد جزأي جملة (لو) في الماضي فإنّ الجزء الآخر سينتفي في الماضي أيضاً.

---

[22] الجنى الدّاني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، أ. محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ – 1992م، ص275.

[23] المصدر السّابق، ص276–277.

[24] سورة الإسراء، الآية 100.

[25] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص247.

[26] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص251.

[27] نظر: المصدر السّابق، ص251.

[28] المسائل الملقّبات، ابن طولون، ص52.

ويرى بعض النّحويّين أنّ (لو) حرف شرط يدلّ على المستقبل، مستندين إلى قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ**﴾[29]؛ أي: لو يتركون في المستقبل[30].

وربّما كانت (لو) مفتاحاً للمستقبل في نظرهم؛ لأنّها تقدّم حكماً عامّاً للحدث الذي يتضمّنه ما بعد (لو)، إذ في قولهم: (لو قام زيد قام عمرو)، لدلّ ذلك على امتناع قيام عمرو الذي كان يقع منه لو وقع قيام زيد، لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر، وكذلك لو لم يخف الله لم يعصه، امتنع عدم العصيان الذي كان سيقع عند عدم الخوف لو وقع، ولا يلزم امتناع عدم العصيان عند وجود الخوف[31]، وقد أتت دلالة المستقبل من عدم حدوث الجواب والشّرط، وإعطاء مساحة تأمّليّة مستقبليّة لإمكانيّة تحقيق الجواب بتحقّق الشّرط.

ويرى الزّركشي أنّ قول عمر (رض) في صهيب: "لو لم يخف الله لم يعصه"، فإنّه لا يلزم من انتفاء المقدّم الذي هو (لم يخف) انتفاء التّالي الذي هو (لم يعصه)، حتّى يكون المعنى أنّه قد خاف وعصى، بناء على أنّ (لو) إذا دخلت على منفي أثبتته، مقدّماً كان أو تالياً، وذلك متخلّف هنا؛ لأنّ انتفاء العصيان، الذي هو التّالي، له سببان:

- الخوف من العقاب: طريقة العوام.
- الإجلال لله تعالى والتّعظيم له: طريقة الخواص.

وصهيب من الخواص العارفين بالله، فسبب الخوف إجلاله لله تعالى وتعظيمه، وأنّه لو فرض خلوّه من الخوف لم تقع منه معصية، فكيف والخوف مع ذلك حاصل له[32].

لقد كنّا في جملة عمر أمام:

- الخوف من الله = متحقّق.
- لم يعصه = متحقّق.

والتّحقّق أتى من السّياقين الآتيين:

- لو لم يخف الله = تأكيد الخوف من الله.
- لم يعصه: تأكيد عدم العصيان.

فـ (لو) حرف يمتنع به الشّيء لامتناع غيره؛ أي إنّه حرف امتناع لامتناع، فمفهومها اللازم لها إنّما هو انتفاء الشّرط، وأنّ فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً، وإنّما يفهم باللزوم العقليّ، أو العادة الغالبة، فهي دالّة على انتفاء الجزاء[33].

ونلاحظ أنّ (لو) يمتنع فيها الأوّل لامتناع الثاني؛ لأنّ امتناع الشّرط لا يستلزم امتناع الجزاء، لجواز إقامة شرط آخر مقامه، وأمّا امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشّرط مطلقاً، ولاسيّما أنّ نفي العصيان في جملة المسألة ثابت؛ إذ لو انتفى نفي العصيان لزم وجوده، وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في المدح[34]. وهذا يؤكّد استلزام الامتناع المستقبلي لما لم يتمّ تحقّقه في الماضي، ولا الحاضر.

---

[29] سورة النّساء، الآية 9.

[30] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص254.

[31] ينظر: البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدّين الزّركشي (ت794هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرّحمن المرعشي، الشّيخ جمال حمدي الذهبي، الشّيخ إبراهيم عبد الله الكردي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ– 1190م، ج311/4 و 315.

[32] ينظر: البرهان، الزّركشي، ج311/4 و 364.

[33] ينظر: المسائل الملقّبات في النّحو، ابن طولون، ص48.

[34] ينظر: البرهان، الزّركشي، ج311/4.

ويقول بعض النّحاة إنّ المنفيّ بعد (لو) مثبت، والمثبت بعدها منفي؛ أي أنّ جواب (لو) منتفٍ أبداً، وجواب (لولا) ثابت أبداً فأنت حين تقول: لولا الإيمان لهلك النّاس، فقد نفيت هلاك النّاس لوجود الإيمان في قلوبهم، فجواب (لولا) كجواب (لو) عند النّحاة، كلاهما منفيّ، وأمّا الشّرط فهو مع (لولا) مثبت باتّفاق، ومع (لو) فيه الخلاف[35]، وهذا يعطي إيعازاً بتقوى صهيب وخشيته من الله عزّ وجلّ.

وبدراسة الآراء نجد أنّ (لو) حرف شرط؛ لأنّه يربط بين جزأين، عدم تحقّق أحدهما شرط لعدم تحقّق الآخر، وسبب من الأسباب؛ لذا نجد أنّ من قال بماضي شرطيّة (لو)، أو دلالتها على المستقبل من الفريقين غير صائب؛ لأنّ (لو) وما بعدها يحدّدان المستقبل والماضي، ففي قولنا:

- لو درستَ نجحت: دلّت على الماضي.
- لو ربحت الجائزة فسأعطيكم نصفها= مستقبل.

أي إنّ (لو) تدلّ على الماضي وعلى المستقبل، تبعاً للسّياق الذي ترد فيه.

المبحث الثاني: الأصول المتّبعة في معالجة المسألة التّيميّة:

أوّلاً: السّماع والقياس:

عَرَّفَ الإمامُ السيوطيُّ السَّماعَ بقوله: "وأعني به ما ثَبَتَ في كَلامِ مَنْ يُوثق بفصاحته، فَشَمَلَ كَلامَ الله تعالى، وكلامَ نبيِّه صلى الله عليه وسلَّم وكلامَ العربِ قبلَ بعثتِهِ وفي زَمَنِهِ، وبعدَهُ إلى أنْ فَسَدَت الألسنةُ بكثرةِ المُوَلِّدين نَظْمَاً وَنثراً عن مُسْلِمٍ أو كَافرٍ"[36].

ولعلَّه من خلال هذا التعريف يتبيَّنُ أنَّ المراد بالسَّماع هو الكلامُ الفصيحُ، الذي يشملُ القرآنَ الكريمَ، وحديثَ الرسول(ص)، وكلامَ العربِ قبلَ فسادِ الألسنة بدخول المولدين الإسلامَ، وتأسيساً على ذلك يمكنُ القول: إنَّ علماءَنا الأفذاذ الذين عُنُوا بجمع المدوَّنة اللغوية راعوا المقاييسَ الزمانيةَ والمكانيةَ لرقعةِ الفصاحة كي تَسلَمَ لهم المدوَّنةُ من اللحن[37].

أمّا القياس فقد كانت نشأته في الأصل نشأة فقهية، والقياس في الفقه هو "إلْحَاقُ غير المنصوص على حكمه بالمنصوص بحكمه لاشتراكهما في علّة الحكم"[38]، وبه تردّ الأحكام الاجتهادية إلى الكتاب، والسنّة.

وكان القياس في الفقه، من باب الخضوع لحكم التّماثل بين الأمور الذي يوجب التّماثل في أحكامها؛ لأن قضية التّساوي في العلّة أوجدت التّماثل في الحكم، فقد نصّ الشّارع الحكيم على حرمة الخمر – وهو

---

[35] **ينظر: الأشباه والنّظائر، السّيوطي، ج53/4.**

[36] **ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911هـ)، تحقيق: د. محمود فجّال، دار القلم، دمشق – سورية، ط1، 1409هـ– 1989م، ص76.**

[37] **ينظر: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرّشيد للنّشر، بغداد – العراق، 1981م، ص11–15.**

[38] **مدخل إلى القياس الأصولي تعريفه حجّيته أركانه وشروطه أقسامه، منيرة علي صالح آل مناحي، مجلّة الدّراسات الإسلاميّة والبحوث الأكاديمية، العدد73، ص329.**

عصير العنب ثم – عمّم الفقهاء حكمها، عن طريق القياس، على كل شراب مسكر ولو كان غير العنب. كقياس النّبيذ على الخمر للعلّة الجامعة بينهما، وهي الإسكار، فيكون الحكم حرمة النّبيذ كحرمة الخمر[39].

أمَّا القياسُ في النَّحو فعرَّفه أبو البركات الأنباري بقوله: "هو حَمْلُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاقُ الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبارُ الشيء بالشيء بجامع"[40]، كأنْ تقول: "أُعْرِبَ الفعلُ المضارعُ قياساً على الاسم لمشابهته له، أو تقول: نصبت (لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنَّ) لمشابهتها إياها في التوكيد، فإنَّ (لا) تأتي لتوكيد النفي، كما تأتي(إنَّ) لتوكيد الإثبات"[41].

وفي المسألة **التّيمية** يبدو القياس، فقد أثبت كثيرون أنّ (لو) حرف شرط مستقبل في نفسه، أو مقيّد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج (لو) ممّا عهد فيها من المضي، فقد قيس على هذا الأمر لأنّها حرف شرط أصلاً، وقاسوها على (إنْ) الشّرطيّة[42].

كان الشّرط اللفظي سبباً معنويّاً، فالشّرط في عرف الفقهاء هو ما يتوقّف عليه تأثير السّبب بعد وجود السبب، وعلاقته أنّه يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط[43].

وجواب (لو) منتفٍ أبداً، ويمتنع بها الشّيء لامتناع غيره، وهذا هو الأصل، فـ (لو) حرف شرط تدلّ على انتفاء الشّرط، فإنْ كان الشّرط ثبوتيّاً فهي (لو) محضة، وإنْ كان الشّرط عدميّاً مثل (لولا) و (لو لم) لدلّت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه[44]، وهذا أصل التّعبير، لكن هنا تتباين آراء النّحاة بتباين نظرتهم إلى المعنى.

وتبدّى أثر السّماع في هذه المسألة في قولهم: هذا المعنى من الكلام بـ (لو) يعرفه كلّ عربي، فهي تدلّ على امتناع لامتناع، لأنها إذا دخلت على منفي أثبتته[45].

ثانياً: استصحاب الحال:

الاستصحابُ كما يقول ابن الأنباري: إبقَاءُ حالِ اللَّفْظِ على مَا يَسْتَحِقُّهُ في الأَصْلِ، عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيْلِ على النّقل عن الأصل[46].

---

[39] ينظر: روضة النّاظر وجنّة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: موفّق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسيّ (ت620هـ)، قدّم له: د. عبد الكريم بن علي بن محمّد النّملة، مكتبة الرّشد، الرّياض – السّعوديّة، ط1، 1413هـ-1993م، ص736.

[40] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، أبو البركات ابن الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2، 1391هـ- 1971م، ص93.

[41] القياس في اللغة العربيّة، محمّد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط1 1995م، ص20.

[42] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص249.

[43] ينظر: الأشباه والنّظائر، السّيوطي، ج54/4.

[44] ينظر: بدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزيّة، ج52/1.

[45] ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزّركشي، ج311/4.

[46] يُنظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمّد بن الطّيب الفاسي (ت1170هـ)، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النّحو وجدله، تأليف: عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة المتّحدة، دبي، 1421هـ- 2000م، ص1057.

وهذا يعني أنَّ: ما يثبت من الأحكام النّحويّة، والصّرفيّة بالأدلّة الإجماليّة السّابق ذكرُها، لا يجوز العدول عنه أو تركه، حتّى يرِد الدّليل النّاقل عن ذلك الأصل. فإذا قام الدّليل على ترك الأصل وجب الانقياد للدّليل، ولا يجوز حينئذ الاستمساك بالأصل. لذلك كان الاستصحاب أضعف الأدلّة؛ فلا يجوز التّمسّك به إلاّ إذا انعدم الدّليل من القرآن، أو السنّة، أو كلام العرب، أو الإجماع، أو القياس الصّحيح؛ فإذا تعارض مع دليلٍ من السّماعِ، أو القياس فلا عبرة به[47].

ومن أمثلة التّمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكّن "أن تقول: الأصل في الأسماء الإعراب، وإنّما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمّن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف، ولم يتضمّن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب"[48].

يأتي الاستصحاب في المسألة التّميميّة من كون المسألة متعلّقة بالشّرط، وقد جاء في قراءة هذه المسألة أنّ (لو) المسؤول عنها من أدوات الشّرط، وأنّ الشّرط يقتضي جملتين تستصحب إحداهما الأخرى، أوّلاهما الشّرط والأخرى جزاؤه وجوابه[49].

كما أجمع النّحاة على تسمية الأسلوب شرطاً، فقيل في الدّراسات المنوطة بهذه المسألة: "هذا ما تسمّيه النّحاة شرطاً، هو في المعنى سبب لوجود الجزاء"[50].

خاتمة:

بعد دراسة التّحليل النّحويّ في المسائل الملقّبات، تطبيقاً على المسألة التّميميّة توصّل البحث إلى النّتائج الآتية:

1- دارت المسألة التّميمية حول إحدى أدوات الشّرط غير الجازمة، في معناها هل هي حرف امتناع لامتناع أم لا؟.

2- انقسم النّحويّون حولها قسمين، الأوّل قال إنّها حرف امتناع لامتناع، والفريق الثاني قال إنّها ليست موضوعة للدّلالة على الامتناع.

3- ذهب مجموعة من العلماء إلى القول إنّها دالّة على الماضي، في حين ذهب آخرون إلى القول إنّها دالّة على المستقبل.

4- إنّ (لو) تربط بين جزأي الجملة، فتحقّق أحدهما متوقّف على تحقّق الآخر.

5- قامت هذه المسألة على أصول النّحو العربيّ، من قياس وسماع واستصحاب حال.

---

[47] الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة – مصر، 1426هـ- 2006م، ص14.

[48] لمع الأدلّة في أصول النّحو، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الباسط، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة – مصر، ط1، 1439هـ- 2018م، ص167-168.

[49] ينظر: الكواكب الدّرّيّة شرح متمّمة الأجروميّة، تأليف الشّيخ محمّد بن محمّد الرّعيني المعروف بالخطّاب، شرح الشّيخ محمّد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، ويليه: منحة الواهب العليّة شرح شواهد الكواكب الدّرّية، تأليف العلامة: عبد الله يحيى الشّعيبي، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ- 1990م، ج2/499-500.

[50] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدّين بن عقيل، تحقيق: محمّد بركات، دار الفكر، دمشق – سورية، 1980م، ج3/143.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- أدوات الشّرط غير الجازمة في القرآن الكريم، دراسة نحويّة دلاليّة، إعداد فهد محمّد ديب الجمل، إشراف الدكتور: يوسف محمد عاشور، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، 2014م،

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.

3- الإصباح في شرح الاقتراح، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911هـ)، تحقيق: د. محمود فجّال، دار القلم، دمشق – سورية، ط1، 1409هـ- 1989م.

4- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، أبو البركات ابن الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2، 1391هـ- 1971م.

5- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة – مصر، 1426هـ- 2006م.

6- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، 1982م.

7- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، تحقيق: علي بن محمد عمران، نشر: دار عالم الفوائد، جدة، المملكة العربية السعودية، (د.ت)، .

8- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدّين الزّركشي (ت794هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرّحمن المرعشي، الشّيخ جمال حمدي الذهبي، الشّيخ إبراهيم عبد الله الكردي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ- 1190م.

9- التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، د. فخر الدّين قباوة، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، لونجمان، القاهرة – مصر.

10- الجنى الدّاني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، أ. محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.

11- روضة النّاظر وجنّة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: موفّق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسيّ (ت620هـ)، قدّم له: د. عبد الكريم بن علي بن محمّد النّملة، مكتبة الرّشد، الرّياض – السّعوديّة، ط1، 1413هـ-1993م.

12- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: الدكتور عبد الرحمن السيد – الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990.

13- الصّحاح – تاج اللّغة وصِحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط4، 1990م.

14- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمّد بن الطّيب الفاسي (ت1170هـ)، وفي أعلاه: الاقتراح في أصول النّحو وجدله، تأليف: عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التّراث، الإمارات العربيّة المتّحدة، دبي، 1421هـ- 2000م.

15- القياس في اللغة العربيّة، محمّد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ط1 1995م.

16- كتاب العين مرتّباً على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.

17- الكواكب الدّرّيّة شرح متمّمة الأجروميّة، تأليف الشّيخ محمّد بن محمّد الرّعيني المعروف بالخطّاب، شرح الشّيخ محمّد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، ويليه: منحة الواهب العليّة شرح شواهد الكواكب الدّرّية، تأليف العلامة: عبد الله يحيى الشّعيبي، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ- 1990م.

18- لسان العرب، للإمام العلاّمة ابن منظور (ت711 هـ)، اعتنى بتصحيحه أمين محمّد عبد الوهّاب، ومحمّد الصّادق العبيديّ، دار إحياء التّراث العربيّ، مؤسّسة التّاريخ الإسلاميّ، بيروت – لبنان، ط3، 1419 هـ - 1999 م.

19- اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، دار الثقافة، الدّار البيضاء – المغرب، د.ط، 1991م.

20- لمع الأدلّة في أصول النّحو، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الباسط، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة – مصر، ط1، 1439هـ- 2018م.

21- مدخل إلى القياس الأصولي تعريفه حجّيته أركانه وشروطه أقسامه، منيرة علي صالح آل مناحي، مجلّة الدّراسات الإسلاميّة والبحوث الأكاديمية، العدد73.

22- المسائل الشّيرازيّات، أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، حقّقه: د. حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، السّعوديّة، ط1، 1424هـ- 2004م.

23- المسائل العسكريّات في النّحو العربيّ، لأبي عليّ النّحويّ، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوريّ، الدّار العلميّة الدّوليّة للنّشر والتّوزيع، ودار الثقافة للنّشر والتّوزيع، عمّان – الأردن، 2002م.

24- المسائل الفقهيّة الملقّبة في غير الفرائض مع تطبيقات معاصرة، فهد بن عبد الله بن إبراهيم آل طالب، دار كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، الرّياض – السّعوديّة، ط1، 2016م.

25- المسائل الملقّبات في علم النّحو، الإمام محمّد بن طولون الدّمشقيّ (ت953هـ)، حقّقه: د. عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1، 1428هـ - 2007م.

26- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدّين بن عقيل، تحقيق: محمّد بركات، دار الفكر، دمشق – سورية، 1980م.

27- مسألة فصل الخطاب أمّا بعد – معناها مبناها – دراسة نحويّة دلاليّة في كتاب إحراز السّعد لإسماعيل الجوهري، سليم عواريب، مجلّة الدّراسات الثقافيّة واللغويّة والفنّيّة، العدد18، المجلّد 5، نيسان، 2021م.

28- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، مكتبة الشروق، القاهرة – مصر، 2004م.

29- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه: د. مازن المبارك، و محمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دمشق، 1972.

30- موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرّشيد للنّشر، بغداد – العراق، 1981م.